تقرير الثروة المتغيرة للأمم 2021

إدارة الأصول من أجل المستقبل

ملخص وافٍ

مجموعة البنك الدولي

ملخص وافٍ

الاستدامة والقدرة على الصمود وشمول الجميع تحديات ملحة تواجه التنمية الاقتصادية

يتيح تقرير *الثروة المتغيرة للأمم 2021* قاعدة بيانات محدثة وتحليلا ثريا لحسابات الثروة في العالم على نحو يغطي 146 بلدا مع بيانات سنوية من عام 1995 إلى عام 2018. كما يحتوي هذا التقرير على أوسع مجموعة من الأصول التي تمت تغطيتها حتى الآن، بما في ذلك قيمة رأس المال البشري مقسمة حسب نوع الجنس، فضلا عن العديد من الأشكال المختلفة لرأس المال الطبيعي، والتي تشمل المعادن والوقود الأحفوري والغابات وأشجار المنغروف ومصائد الأسماك البحرية وغيرها. وتتيح حسابات الثروة الواردة في هذا التقرير مقاييس صارمة وقابلة للمقارنة لهذه الأصول من حيث القيمة النقدية، مع تأسيس نهج تحديد المركز المالي بناء على إطار نظام الحسابات الوطنية ونظام المحاسبة الاقتصادية البيئية. وهذا يتيح مجموعة غنية من المؤشرات الاقتصادية الجاهزة للاستخدام من جانب مجموعة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، للنظر إلى ما هو أبعد من المقاييس التقليدية مثل إجمالي الناتج المحلي.

وتتسم تحديات التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين بالتعقيد والتداخل مع البيئة الطبيعية. فتغير المناخ، وفقدان النظم الإيكولوجية، والغابات، والتنوع البيولوجي؛ وتدهور المحيطات والأراضي الزراعية؛ والأشكال المختلفة من التلوث كلها تهدد مستويات الرفاهية المادية، ويشمل ذلك المخاطر المحتملة "غير المباشرة (مخاطر الأنظمة اللاخطية nonlinearities)" والمخاطر المالية التي تتعرض لها محافظ الأصول بصورة نادرة (مخاطر الذيل fat tail)" (بولتون وآخرون، 2020).[1] وحتى يتسنى التصدي لهذه التحديات، فمن شأن حسابات الثروة توسيع زاوية الرؤية التي ينظر من خلالها واضعو السياسات لتتجاوز مجرد إجمالي الناتج المحلي؛ ويتفق الخبراء والحكومات على ذلك على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال، قامت حكومة المملكة المتحدة بتكليف البروفيسور بارثا داسغوبتا بإعداد تقرير استعراض اقتصاديات التنوع البيولوجي الذي صدر في أوائل عام 2021 (داسغوبتا 2021) ودعا الحكومات إلى اعتماد مقاييس الثروة، والجمع بين قيمة رأس المال المنتج ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي.

وترافق الثروة مع إجمالي الناتج المحلي ؛ وعندما يتم فهمهما وتجميعهما على نحو صحيح، فإنهما يتيحان التوجيه اللازم لإدارة الاقتصادات على نحو أكثر استدامة. وهما في حد ذاتهما غير كافيين لضمان الاستدامة وتحقيق رفاهية الإنسان لأنهما يغفلان اعتبارات إضافية لرأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي وهما من بين الاعتبارات بالغة الأهمية. وتتيح حسابات الثروة

المصنفة نظرة أكثر عمقا لتوجيه خيارات السياسات على نحو أفضل مقارنة بإجمالي الناتج المحلي وحده. وتساهم زيادة نصيب الفرد في رأس المال الطبيعي المتجدد في التنمية المستدامة إذا تمت من خلال تحسين الإدارة والاستثمارات في الطبيعة. وتشمل الشروط الأساسية لخلق القيمة - على سبيل المثال وليس الحصر - السياسات التي تجعل قيمة خدمات الطبيعة تنعكس في الأسعار التي يمكن للوكلاء الاقتصاديين وواضعي السياسات رؤيتها في السوق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستدامة الاقتصادية ليست هي نفسها رفاهية الإنسان. فالثروة، على غرار إجمالي الناتج المحلي، تهدف إلى تمثيل الرفاهية المادية، وليس الرفاهية البشرية الأوسع نطاقا. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الثروة قد يكون متماثلا بالنسبة للبلدان، فإن رفاهية المواطنين قد تكون مختلفة تماما بسبب عوامل مثل المؤسسات، والحوكمة الرشيدة، والثقافة، ورأس المال الاجتماعي التي لها تأثير ولكن لا يمكن دمجها مباشرة في القيم النقدية (المالية). وعلاوة على ذلك، فإن مقاييس الثروة، على غرار المؤشرات الاقتصادية الأخرى، تعكس وجهات نظر تركز على الإنسان بشأن القيمة بدلا من النهج الجوهري أو النهج الذي يركز على الحياة إزاء التقييم المستقل عن المنافع المحققة للبشر. ولذلك ينبغي لمستخدمي حسابات الثروة أن ينظروا في نقاط قوتها ونقاط ضعفها لأغراض تطبيقات السياسات (انظر الإطار)

الإطار (1) نقاط القوة والقيود المفروضة على المحاسبة الخاصة بالثروة

يساعد أسلوب المحاسبة الخاصة بالثروة في النظر بعين الاعتبار في مجموعة أوسع نطاقا من الأصول مقارنة بمؤشرات المالية العامة التقليدية، التي تركز عادة على الأصول والالتزامات الرأسمالية التقليدية، على سبيل المثال، الآلات والمباني والبنية التحتية. ويعمل هذا التقرير الخاص بالثروة المتغيرة للأمم على تحويل مجموعة أوسع نطاقا من الأصول الطبيعية والبشرية إلى تقييمات نقدية/مالية مع الالتزام بنهج المركز المالي المتوافق مع نظام الحسابات الوطنية المستخدم في السياسة الاقتصادية. ويؤدي ذلك إلى إيضاح المكونات الأكثر شمولا للثروة على نحو جلي، فضلا عن جدوى الاستثمار في هذه المكونات بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية والمالية.

وتسمح المقاييس النقدية المماثلة لرأس المال الطبيعي والبشري، إلى جانب الأشكال التقليدية لرأس المال المنتج، لواضعي السياسات الاقتصادية بالنظر بعين الاعتبار في أثر هذه الأصول ومنافعها. ويمكن إدراج هذه المجموعة الأوسع من الأصول بمزيد من السهولة في عملية صنع السياسات من جانب وزارات المالية والاقتصاد والخزانة والبنوك المركزية. كما يمكن أن تتيح حسابات الثروة مقياسا مشابها لمقاييسها الخاصة المستخدمة لتقييم الأداء الاقتصادي.

وتسير المنافع المتأتية من الالتزام بدقة تحديد المركز المالي على نحو يتوافق مع نظام الحسابات الوطنية جنبا إلى جنب مع قيود هذا النهج. وبعض الأصول الاقتصادية أصعب في القياس باستخدام أسلوب السوق من غيرها، لا سيما الأصول الطبيعية، التي لا يمكن تحديد مالكيها وأسعار السوق التي يمكن ملاحظتها بسهولة. أما الموجودات الأخرى، مثل رأس المال الاجتماعي (الثقة الائتمانية، والمؤسسات والحوكمة) والتنوع البيولوجي فلا تتوافق بصورة كبيرة مع أسلوب تحديد المركز المالي وفق نظام الحسابات الوطنية، حيث يمكن اعتبارها خصائص للأصول وليست عين الأصول ذاتها. ومع ذلك فهي ضرورية لرفاهية الإنسان، وتعزز قيمة الأصول التقليدية، فضلا عن أن لها قيمة جوهرية تتجاوز الاعتبارات النقدية (المالية). وحسابات الثروة الخاصة برأس المال الطبيعي لا تتيح صورة كاملة عن إدارة النظم الإيكولوجية وتراكمها ونفادها وتدهورها من دون المؤشرات البيولوجية الطبيعية الجوهرية، على سبيل المثال مقاييس فقدان الأنواع أو الغطاء الشجري.

(يتبع في الصفحة التالية)

الإطار (1) نقاط القوة والقيود المفروضة على المحاسبة الخاصة بالثروة *(تابع)*

وعلاوة على ذلك، تأخذ حسابات الثروة أسعار الأصول بناء على ما تحدده الأسواق القائمة. وبناء عليه، فإنها قد لا تحدد القيمة "الحقيقية" للأصول المسعرة و/أو المدارة على نحو غير جيد. ويمكن للسياسات والمؤسسات وأنظمة حقوق الملكية والحوكمة على مستوى البلد المعني أن تشوه الأسعار المتاحة للمشترين والبائعين في الأسواق، وبالتالي لا تتيح معلومات للمالكين والمستخدمين عن القيمة الحقيقية للأصول، وكثيرا ما تؤدي إلى الاستغلال الجائر لقيمة الأصول و/أو تدهور قيمتها. وعلى الرغم من أن جميع الأصول يمكن أن تتعرض لإخفاقات السوق، فإن ذلك يمثل مشكلة خطيرة على نحو خاص بالنسبة لرأس المال الطبيعي. ولا تشمل تكاليف الوقود الأحفوري أو المصانع التي تحدث تلوثا التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع مما يؤدي إلى أضرار غير محددة من انبعاثات الكربون والتلوث المحلي. وعلى الجانب الآخر، لا تقيم الأسواق العديد من خدمات النظم الإيكولوجية على الإطلاق، وإذا كان يتم تقييمها، فإن الأسعار التي يدفعها المستخدمون لا تعكس منافعها بالنسبة لإنتاج الأغذية، والإنتاجية البشرية، والمياه النظيفة والهواء للناس، وسبل كسب العيش، والسياحة، وسلاسل القيمة الإنتاجية. ويمكن أن تتباين تشوهات أسعار السوق مع مرور الوقت في بلد ما أو بعض البلدان، حتى بالنسبة لأصل متماثل بصورة تامة من الناحية المادية.

في كثير من النظم الطبيعية، مثل الغلاف الجوي أو المحيطات المفتوحة، لا يوجد لها "مالكون" ولا حقوق ملكية محددة. وبناء عليه، فإن حوكمة هذه النظم تعاني من "مأساة المشاعات" (هاردين 1968؛ وأوستروم 1990). ولا تظهر الكثير من الآثار السلبية على الأصول للأسواق إلا بعد فترة طويلة من تدهور النظم الإيكولوجية الحرجة، مما يجعلها معرضة لمخاطر "مأساة تلوح في الأفق" أيضا (كارني 2015). ويشكل هذا قيودا إضافية تعوق الاعتماد على أسعار السوق الصريحة لأغراض تقييم الأصول.

ومما يبعث على التفاؤل هنا أنه على مدى العقود العديدة الماضية، تم الاعتراف بمشكلة الأصول التي لم يتم تقييمها أو تم تقييمها بأقل من قيمتها وتم وضع أدوات لتقييم الطبيعة بشكل أكثر دقة أو دفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي تتيحها الطبيعة. وبدأت الأسواق، بما فيها الأسواق المالية، تنظر في التكاليف والمنافع الاجتماعية للخدمات التي تقدمها الأصول المختلفة. على سبيل المثال، على الرغم من أن شركات الوقود الأحفوري "تعاني من تصفية الاستثمارات"، فإن الشركات المنتجة للتكنولوجيات النظيفة والطاقة والمركبات الكهربائية تشهد ارتفاعا في أسعار الأسهم. وأطلق العديد من شركات إدارة الأصول وبنوك الاستثمار صناديق رأس المال الطبيعي والصناديق البيئية والاجتماعية وصناديق الحوكمة. وهم يراهنون على مزيد من التطورات والتحديثات في أدوات السياسات لتقييم الطبيعة ودفع مقابل الإدارة الجيدة لها. ولذلك، يمكن للحكومات أن تشجع على خلق ثروة أوسع نطاقا وإدارة أفضل للأصول، وذلك بتصحيح العوامل الخارجية من خلال إصلاحات المالية العامة ذات الصلة بالبيئة، ووضع ضوابط مباشرة، وتحديد مدفوعات السوق مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وإيضاح اتجاه السياسات المستقبلية.

الاتجاهات العالمية والإقليمية بشأن الثروة

حقق إجمالي الثروة العالمية معدلات نمو كبيرة بين عامي 1995 و2018. وشهدت جميع شرائح الدخل زيادة في مجموع الثروة ونصيب الفرد من الثروة خلال هذه الفترة. غير أن النمو في إجمالي نصيب الفرد من الثروة كان مخيبا للآمال في بعض البلدان، بل كان سلبيا في بعض الحالات.

قد يكون مقياس تقرير الثروة المتغيرة للأمم 2021 الخاص بتغير نصيب الفرد من الثروة مع الوقت هو المقياس الأكثر اعتبارا بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي، كما يقدم مقياسا عمليا لتتبع مسار الاستدامة. وعلى الرغم من التوسع العالمي في إجمالي نصيب للفرد من الثروة بين عامي 1995 و2018 (الخارطة 1)، فإن العديد من البلدان تسير على مسار تنمية غير مستدامة، لأن رأس مالها الطبيعي أو البشري أو المنتج ينفد لصالح زيادة الدخل أو الاستهلاك

الخارطة 1 نمو إجمالي نصيب الفرد من الثروة، 1995-2018

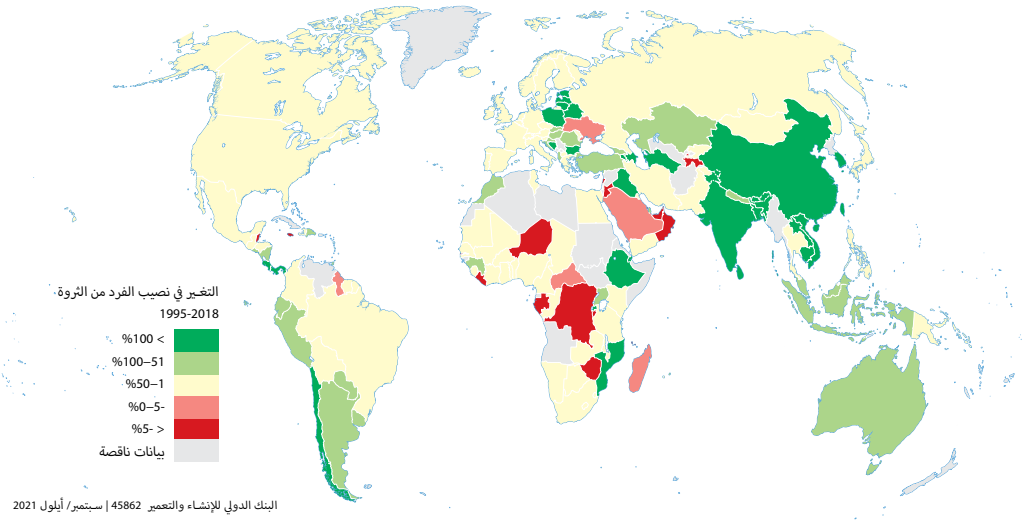

المصدر: البنك الدولي.

على المدى القصير. وفي البلدان التي يتحقق فيها إجمالي الناتج المحلي اليوم باستهلاك الأصول أو تدهورها مع الوقت، على سبيل المثال الصيد الجائر للأسماك أو تدهور التربة، يتراجع إجمالي الثروة. وهذا يمكن أن يحدث حتى مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، نظرا لأن هذه الممارسات تقوض الازدهار في المستقبل.

وقد وُجد أن الأداء الأقوى كان بين بلدان الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل التي شهدت زيادات في الثروة تزيد على 200% بين عامي 1995 و2018 (الشكل 1). وشهدت بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل نموا في نصيب الفرد من الثروة أقل من المتوسط العالمي، حيث بلغ 22% مقارنة بما بلغ 44%. وهذا يعني أن البلدان المنخفضة الدخل أكثر تراجعا عن بقية العالم، مما يخلق تباينا كبيرا في نصيب الفرد من الثروة العالمية. والتغيرات في نصيب الفرد من الثروة أقل باستمرار من إجمالي نمو الثروة، نظرا لحساب معامل معدل النمو السكاني.

لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تكون مستدامة اجتماعيا إذا لم تكن شاملة للجميع. ويتطلب شمول الجميع عبر البلدان أن يتماثل نصيب الفرد من الثروة في البلدان الأشد فقرا مع المعدل السائد في بقية العالم. ولكن كي يتم ذلك، من الضروري تحقيق معدل نمو أعلى من المتوسط في الأصول- لضمان اللحاق بالركب، ومواكبة المستويات الأعلى للنمو السكاني. وهذا يعني أن حصتها في إجمالي الثروة العالمية ستزيد. ومما يؤسف له أن البيانات تظهر عدم حدوث ذلك بوتيرة سريعة. وفي الفترة بين عامي 1995 و2018، ارتفعت حصة البلدان المنخفضة الدخل من الثروة العالمية من 0.5 إلى 0.6% فقط. وكان أداء بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل أفضل، حيث زادت حصتها من 5 إلى 7% في عام 2018. وكان أداء الصين هو الأكثر لفتا للانتباه، حيث تحولت حصتها المتواضعة من إجمالي الثروة العالمية من 7% في عام 1995 إلى 21% في عام 2018.

وعلى الرغم من زيادة الثروة الوطنية في كل مكان، لم يزد نصيب الفرد من الثروة. فقد شهد 26 بلدا انخفاضا أو ركودا في نصيب الفرد من الثروة، حيث تجاوز النمو السكاني معدل النمو الصافي في قيمة الأصول، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بين بلدان مثل

الشكل 1 التغيرات في إجمالي الثروة ونصيب الفرد من الثروة، 1995-2018

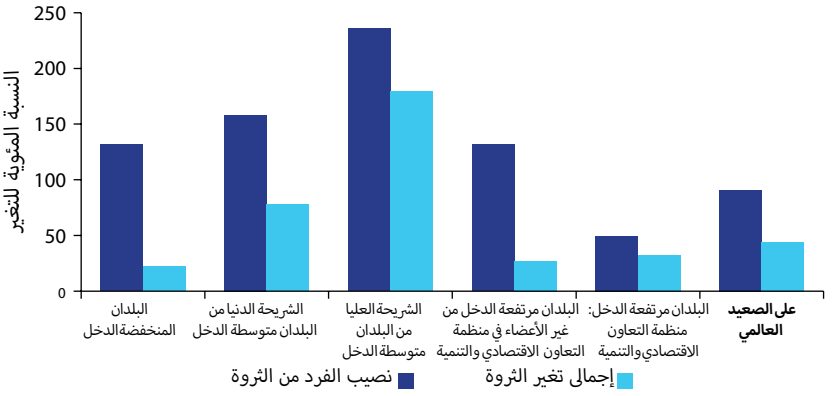

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر وزمبابوي. ويمكن أن تكون هذه البلدان البالغ عددها 26 في جميع فئات الدخل. ومع انخفاض نصيب الفرد من الثروة، ستتراجع قدرة البلدان على الحفاظ على نصيب الفرد من الدخل. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن الأجيال القادمة في هذه البلدان ستكون أسوأ حالا من الأجيال الحالية.

رأس المال الطبيعي

ازدادت قيمة رأس المال الطبيعي المتجدد (الغابات وأشجار المنغروف ومصائد الأسماك والأراضي الزراعية والمناطق المحمية) منذ عام 1995 على الصعيد العالمي وفيما بين جميع فئات الدخل. ولا يزال رأس المال الطبيعي بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، حيث بلغت نسبته 23% من إجمالي ثروتها في عام 2018 (الشكل 2). وتمثل هذه الحصة ما يقرب من نصف ما كانت عليه في عام 1995 (39%)، حيث قامت هذه البلدان بعمل استثمارات وتنوعت محافظ أصولها من خلال بناء قيمة رأس المال البشري ورأس المال المُنتَج. ولا تزال الأصول الطبيعية المتجددة مهمة حتى مع قيام البلدان بتحقيق النمو والتنمية. وعلى الرغم من تراجع حصة مصادر رأس المال الطبيعي المتجدد في مجموع الثروة مع الدخل، فإن نصيب الفرد من القيم هو الأعلى في البلدان المرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويبين هذا النمط أن الطريق إلى الازدهار لا ينبغي أن يكون على حساب الطبيعة-بل العكس هو الصحيح.

وكان تعزيز وحماية رأس المال الطبيعي المتجدد لزيادة قيمته جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية المستدامة للبلدان المرتفعة الدخل. وتظهر بيانات هذا التقرير (الثروة المتغيرة للأمم 2021) أن البلدان يمكنها تجنب السعي لتحقيق نمو قصير الأجل في إجمالي الناتج المحلي على حساب رأس المال الطبيعي. والبديل هو تحقيق التنمية المستدامة على نحو أفضل من خلال إدارة الأصول الطبيعية على نحو مسؤول واستخدام عائدات الطبيعة لدعم الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المُنتَج.

الشكل 2 رأس المال الطبيعي المتجدد: قيمة نصيب الفرد من الثروة في عام 2018 مقابل حصة إجمالي الثروة

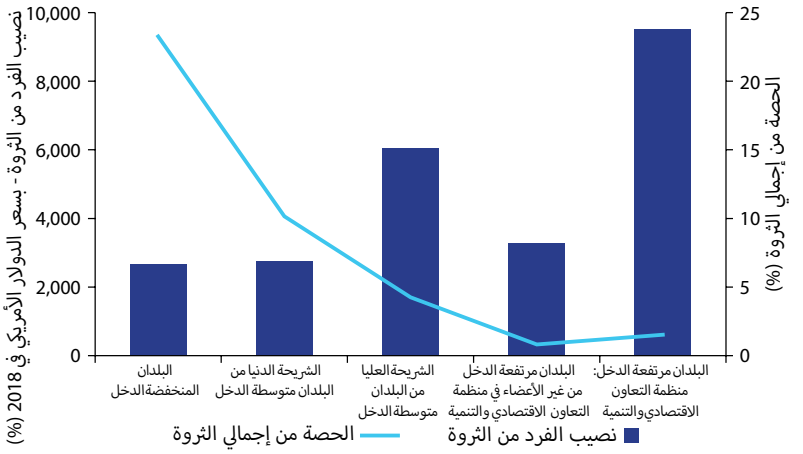

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

ويعرض هذا التقرير، للمرة الأولى، حسابات مكونات رئيسية من رأس المال الطبيعي الأزرق: أشجار المنغروف ومصائد الأسماك البحرية، التي تشكل جزءا بالغ الأهمية من مجموع الثروة بالنسبة لبعض البلدان. وهنا، اتسم الأداء بالتباين. وانخفض رأس المال الطبيعي الأزرق بمقدار النصف من عام 1995 إلى عام 2018، حيث انهارت قيمة مصائد الأسماك بنسبة 83%، ولم يعوض ذلك إلا جزئيا بزيادة قيمة أصول أشجار المنغروف بنسبة 157% (الشكل 3). وتراجعت الأهمية النسبية لغابات المنغروف ومصائد الأسماك البحرية في رأس المال الطبيعي الأزرق بمرور الوقت: فقد انخفضت حصة مصائد الأسماك من 85 إلى 27% من رأس المال الطبيعي الأزرق، في حين نمت أشجار المنغروف وأصبحت المكون الرئيسي في رأس المال الطبيعي الأزرق الذي ينظر إليه بعين الاعتبار في حسابات الثروة المتغيرة للأمم. وفي جميع المناطق باستثناء جنوب آسيا، تراجعت قيمة مصائد الأسماك، وفي الوقت نفسه زادت قيمة أشجار المنغروف في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية. والسبب الرئيسي لتراجع قيمة مصائد الأسماك هو النضوب المادي لمخزون الأسماك بسبب عدم تنسيق أنشطة الصيد بين البلدان والقطاع الخاص. ولم تؤخذ قيمة الزراعة المائية في الاعتبار عند حساب رأس المال الطبيعي الأزرق.

وزادت الثروة العالمية من أشجار المنغروف منذ عام 1995، ولكن مساحتها المادية تراجعت في الفترة نفسها. والسبب هو أن قيمة المباني والإنشاءات الساحلية البشرية التي تحميها أشجار المنغروف قد زادت زيادة كبيرة. وتماشيا مع منهجية نظام الحسابات الوطنية/ نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية، يأتي جزء كبير من قيمة أشجار المنغروف من القيمة السوقية للمباني والطرق وغيرها من البنية التحتية المادية على طول الساحل التي تحميها أشجار المنغروف من العواصف والمد والجزر. ولو توسعت مساحتها المادية أيضا إلى جانب قيمة البنية التحتية الساحلية البشرية، لكان قد حدث قدر أكبر بكثير من توليد الثروة.

الشكل 3 حصص أشجار المنغروف ومصائد الأسماك في رأس المال الطبيعي الأزرق، وحصة رأس المال الطبيعي الأزرق في الثروة الإجمالية، 1995-2018

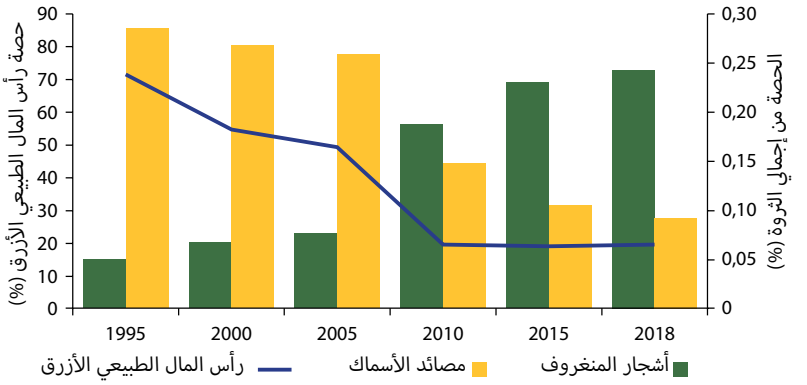

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.
إيضاح: رأس المال الطبيعي الأزرق هو مجموع أصول أشجار المنغروف التي تقدر قيمتها مقابل خدمات حماية السواحل ومصائد الأسماك البحرية.

ويكشف هذا التحليل عن المنافع الاقتصادية للسياسات الحكومية لتسهيل الحماية المادية وتوسيع نطاق تغطية أشجار المنغروف.

وشهدت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تشكل حسابات الأراضي فيها (الغابات والمناطق المحمية والأراضي الزراعية) مكونا كبيرا من إجمالي الثروة، تراجعا في الثروة الحرجية ولكنها شهدت زيادة في الثروة الزراعية. وعلى الرغم من تراجع نصيب الفرد من الثروة الحرجية (الأخشاب وخدمات النظم الإيكولوجية) بنسبة 8% بين عامي 1995 و2018، بسبب النمو السكاني وفقدان مساحة الغابات، زاد نصيب الفرد من ثروة الأراضي الزراعية (الأراضي الزراعية والمراعي) بنسبة 9% بسبب توسع المساحة وزيادة القيمة لكل كيلو متر مربع (الشكل 4). وزادت المساحة الزراعية بنسبة 4% بين عامي 1995 و2018، وفي الوقت نفسه تراجعت مساحة الأراضي الحرجية بنسبة 4% بشكل عام، بسبب التحول إلى الزراعة والاستخدامات الأخرى للأراضي. وعلى الرغم من زيادة الثروة في الأراضي الزراعية خلال 1995-2018، فإن محاكاة الآثار المستقبلية لتغير المناخ تظهر أن هذا الاتجاه قد يتباطأ أو حتى ينعكس بسبب التغيرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار وتدهور الأراضي. وتظهر المناطق المحمية زيادة سريعة في المساحة والثروة لكل كيلو متر مربع، وهو ما يبشر باستدامة التنمية البشرية.

حقق رأس المال الطبيعي غير المتجدد معدلات نمو بوتيرة سريعة من عام 1995 حتى عام 2014 تقريبا وتراجع في القيمة منذ ذلك الحين بسبب انخفاض الأسعار (الشكل 5). ومنذ عام 2014، انخفض إجمالي الثروة غير المتجددة من 46 تريليون دولار إلى 30 تريليون دولار (بنسبة 35% في أربع سنوات) حتى عام 2018. وهذه الخسارة الكبيرة في القيمة تسلط الضوء على تحديات التنمية الصعبة التي تواجهها البلدان التي تعتمد على هذه الأصول، لا سيما عندما تكون تغيرات الأسعار "صدمات خارجية" تقع خارج نطاق سيطرة السياسات الحكومية أو قرارات الشركات المحلية.

الشكل 4 الغابات والأراضي الزراعية والمناطق المحمية: التغير في نصيب الفرد من الثروة، والثروة لكل كيلو متر مربع، وتأثير التخفيف بسبب السكان، ومساحة الأرض، 2018-1995

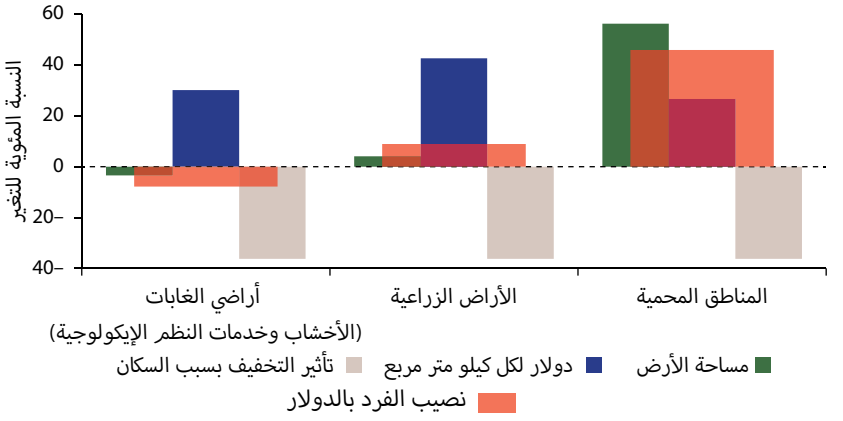

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 5 رأس المال الطبيعي العالمي غير المتجدد 1995–2018

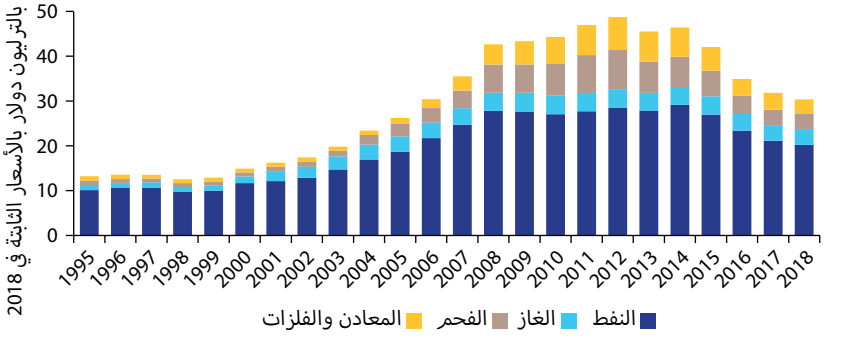

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

ما الذي يؤدي إلى التغيير في قيمة الأصول؟

تمثل قيمة الأصول تأثيرا مجمعا للتغيرات في الأحجام المادية للأصول وإيرادات وحداتها (إيرادات السوق ناقصا منها التكاليف). والمعلومات المتعلقة بالتغيرات في الأحجام المادية ضرورية من وجهة نظر اتباع نهج قوي إزاء الاستدامة البيئية يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام للقيود على الاستبدال بين رأس المال الطبيعي والأشكال الأخرى من رأس المال، بما في ذلك الحدود البيئية لكوكب الأرض، وحدود خدمات النظم الإيكولوجية الحرجة، فضلا عن عدم تغير بعض التأثيرات غير المؤكدة لاحتمال انهيار بعض أشكال رأس المال الطبيعي. ويقدم هذا التقرير لأول مرة تحليلا شفافا لفصل الحجم المادي وتأثيرات أسعار السوق على قيم الأصول الطبيعية.

الجدول 1 نتائج التحليل الشامل المكون من 3 أجزاء لمخزون رأس المال الطبيعي
بالأسعار الثابتة بالمليون دولار أمريكي في عام 2018

	1995	تأثير الإيرادات		تأثير مدى الحياة	2018
		تأثير الحجم	تأثير إيراد الوحدات		
رأس المال الطبيعي	38,409	22,120	5,381	1,370-	64,542
رأس المال الطبيعي المتجدد	25,776	9,456	2,013	1,660-	35,586
الغابات والأخشاب	2,544	239	99	154-	2,728
الغابات، المنتجات غير الخشبية	4,879	91	2,487	0	7,458
أشجار المنغروف	213	13-	348	0	548
مصائد الأسماك	1,225	62	1,080-	0	207
المناطق المحمية	1,927	971	849	0	3,747
الأراضي المزروعة	10,631	6,018	456-	1,506-	14,687
المراعي	4,356	2,088	233-	0	6,211
رأس المال الطبيعي غير المتجدد	12,633	12,665	3,368	290	28,956
النفط	9,588	6,345	3,363	188-	19,108
الغاز الطبيعي	1,090	1,695	559	55-	3,288
الفحم	949	2,150	383	0	3,482
المعادن والفلزات	1,007	2,475	937-	533	3,078

المصدر: البنك الدولي.
إيضاح: نظرا لأن تأثير الحجم (بالدولار) يتم تقييمه حسب إيراد الوحدة، يمكن أن يكون هذا إيجابيا حتى لو أظهرت الكميات المادية (مثل الصيد بالأطنان) اتجاها سلبيا. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تهيمن البلدان الكبرى على تأثير الإنتاج العالمي الموضح هنا. وتشير الألوان الخضراء والوردية إلى تأثير إيجابي وتأثير سلبي على رأس المال الطبيعي على التوالي.

ويبين الجدول 1 تحليلا مكونا من 3 أجزاء لأصول رأس المال الطبيعي في الفترة من عام 1995 إلى عام 2018. ويبين التحليل مساهمة كل عامل في هذا التغيير. وبوجه عام، زادت قيمة رأس المال الطبيعي بنسبة 68%، مع زيادة مصادر رأس المال الطبيعي المتجدد بنسبة 38% وزيادة رأس المال الطبيعي غير المتجدد بنسبة 129%.

ويسلط هذا التحليل الضوء على التغيرات اللافتة للانتباه التي تنطوي عليها اتجاهات الثروة الرئيسية. وعلى الصعيد العالمي، تراجعت أشجار المنغروف، كما ورد آنفا، من حيث المساحة ولكن قيمتها الإجمالية قد زادت. ولو توسعت مساحة هذه الأشجار أيضا، لكان قد حدث المزيد من توليد الثروة - مقيسا بالمنافع الوقائية من أشجار المنغروف.

ولتأثيرات إيرادات الوحدات (الأسعار والتكاليف) أهمية كبيرة أيضا. فقد أدت تقلبات أسعار الوقود الأحفوري دورا رئيسيا في تقلبات قيم النفط والغاز وثروة الفحم. ويعكس تراجع إيرادات الوحدات الخاصة بالمعادن والفلزات، جزئيا، انخفاض الأسعار قرب نهاية الفترة الزمنية. وهذا يعني أنه على الرغم من الزيادات في الحجم من الإنتاج الإضافي، وزيادة الاحتياطيات بسبب الآثار التي تظهر على مدى الحياة، فإن ضعف أسعار السلع الأساسية أدى إلى تقليص معدلات النمو المحتمل في الثروة المعدنية في جميع أنحاء العالم تقليصا كبيرا. وكان لانخفاض إيرادات هذه الوحدات آثار وتبعات على منظومة المالية العامة والاقتصاد الكلي في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعادن والفلزات في الصادرات والإيرادات الحكومية.

رأس المال البشري

رأس المال البشري – المقدر بالقيمة الحالية للأرباح المستقبلية للقوة العاملة والعاملين وأصحاب العمل الحر – هو أكبر الأصول في جميع فئات الدخل، وقد بلغ 64% من إجمالي الثروة في عام 2018، بزيادة طفيفة عما كان عليه في عام 1995. ويمثل أصحاب العمل الحر 13% من رأس المال البشري العالمي، ولكن نسبتهم أكبر بكثير من الإجمالي في العديد من البلدان المنخفضة الدخل نظرا لزيادة حجم قطاع الزراعة والعمالة غير الرسمية. ويعرض هذا التقرير حسابات رأس المال البشري مصنفة حسب نوع الجنس. ولا يزال هناك تفاوت كبير بين رأس المال البشري للذكور والإناث في معظم المناطق وفئات الدخل، ويزيد هذا التباين بين المناطق: فالإناث يمثلن 44% من رأس المال البشري في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن 13% فقط في منطقة جنوب آسيا. وينمو نصيب الفرد من رأس المال البشري بأسرع وتيرة في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بمعدل سنوي قدره 5%، في حين نجد أن معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أبطأ من المتوسط العالمي (الشكل 6).

ولأول مرة، يحسب هذا التقرير رأس المال البشري باستخدام معدلات نمو الأجور المستقبلية الخاصة بالمنطقة ومجموعة الدخل، مما يُعد خطوة مهمة في تحسين تقديرات رأس المال البشري. ومن شأن تباطؤ معدلات نمو الأجور السنوية في البلدان المرتفعة الدخل (نحو 1%)، وتقدم القوى العاملة في السن، أن يؤدي إلى تراجع حصتها في رأس المال البشري العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع معدلات نمو الأجور في بعض البلدان المتوسطة الدخل (حتى 4%) يزيد من حصتها النسبية.

وتأتي صحة السكان والتعليم والمهارات في صلب منهجية الثروة المتغيرة للأمم فيما يتعلق بتقييم رأس المال البشري من خلال تقدير الإيرادات والدخل مدى الحياة. وعلى الرغم من أن التأثيرات الشاملة والمستمرة لأمد طويل لجائحة كورونا لا تزال غير معروفة، فإن ما نتج عن ذلك من تراجع اقتصادي وما يرتبط به من بطالة وفقدان للدخل قد أدى بالفعل إلى حدوث انتكاسة في مسيرة التقدم الطويلة نحو تقليص الفقر، لا سيما في البلدان المنخفضة

الشكل 6 معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من رأس المال البشري، 1995-2018

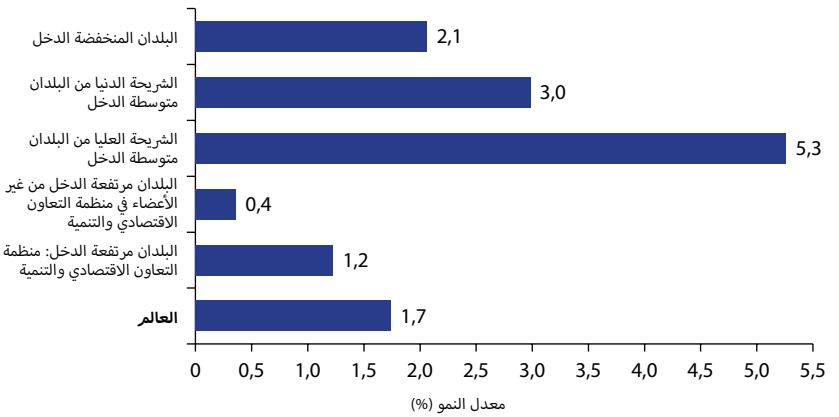

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الدخل. وعند أخذ الأثر السلبي لهذه الجائحة على نمو الأجور في المستقبل في الحسبان عند تقدير رأس المال البشري، فإن البلدان المنخفضة الدخل ستواجه أكبر أثر سلبي، مع خسارة 14% من إجمالي رأس المال البشري في المستقبل، مقارنة بالقيمة التي تم تحديدها في عام 2018. وعلى الصعيد الإقليمي، تعاني منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا من أكبر الانتكاسات، حيث فقدتا 13 و6% من رأس المال البشري على التوالي. ويتضمن هذا التقرير تقديرات لخسائر رأس المال البشري بسبب تلوث الهواء.

سياسات إدارة المخاطر وبناء ثروة الطاقة من أجل المستقبل

تمثل موارد الطاقة الأولية، مثل الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري، مكونات مهمة في رأس المال الطبيعي وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بوصفها جزءًا من حسابات الثروة. وحتى الآن، ومن بين هذه الأصول، لا تدرج في المراكز المالية الوطنية وفي حسابات الثروة الواردة في تقرير الثروة المتغيرة للأمم سوى الأصول الموجودة في باطن الأرض، وأصول الوقود الأحفوري غير المتجددة. ولم يتم تناول قياس موارد الطاقة المتجددة - الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية - بوصفها أصولا على نحو منهجي في نظام الحسابات الوطنية أو نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية. ويوضح هذا الإصدار من تقرير الثروة المتغيرة للأمم كيفية حساب ثروة الطاقة المتجددة بنفس الطريقة التي يتم بها حساب ثروة الوقود الأحفوري.

ويعمل التحول العالمي نحو استخدام الطاقة منخفضة الكربون بالفعل على إعادة التوازن في المحافظ الوطنية لأصول الطاقة. وإذا تحققت أهداف اتفاق باريس، فإن قيمة الوقود الأحفوري ستكون أقل وستزيد قيمة الطاقة المتجددة. ولكن هناك غموضا شديدا حول كيفية التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون على نحو دقيق. ويمكن للسياسات أيضا أن تعمل على صياغة تطور هذه المحفظة وتنميتها، ومستويات الاستثمار في الأصول المختلفة. ويميط هذا التقرير اللثام عن المخاطر والفرص المتاحة لأصول الطاقة وكيف يمكن التعامل مع حالة عدم اليقين من خلال التوصل إلى الأسعار الصحيحة والسياسات المناسبة.

وشهدت البلدان التي تتمتع باحتياطيات طاقة غير متجددة (الشكل 7) نموا كبيرا في الثروة خلال السنوات 1995-2014، وإن كان ذلك يحدث مع تقلبات كبيرة. ومنذ عام 2014، انخفضت الأسعار العالمية والإيرادات ذات الصلة المتأتية من الوقود الأحفوري انخفاضا حادا ولم تتعاف تماما. وقد أدت صدمة كورونا في عام 2020 إلى تراجع الأسعار مرة أخرى. ويجري تحليل التغيرات التاريخية في ثروة رأس المال الطبيعي غير المتجددة حسب العوامل المساهمة في ذلك، على سبيل المثال، النفاد، والاكتشافات، والتغيرات في الأسعار، والتكاليف، وغيرها من العوامل الأخرى. ويكشف التحليل الوارد في تقرير الثروة المتغيرة للأمم التحديات التي تواجه البلدان التي تعتمد على رأس المال الطبيعي غير المتجدد، ويسلط الضوء على أن التحول العاجل منخفض الكربون يمثل مخاطر كبيرة على أصول الوقود الأحفوري والبلدان التي تعتمد عليها.

وتبين عمليات المحاكاة للعديد من مسارات التحول العالمية المحتملة نحو اقتصاد منخفض الكربون أن مخاطر التحول يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة جميع أصول الوقود الأحفوري، مع تباين في توزيع هذا الأثر على مستوى أنواع الوقود المختلفة، والبلدان، وأصحاب الأصول. وسيعتمد توزيع المخاطر اعتمادا كبيرا على المسار الذي سيسير عليه التحول منخفض الكربون. ويشير هذا التقرير على نحو جلي إلى المخاطر على قيمة أصول الوقود الأحفوري ويكشف هذه المخاطر بصورة كمية من خلال تطبيق نموذج الاقتصاد الكلي للوصول إلى سيناريوهات متعددة لسياسات المناخ والتجارة. وفي فترة السنوات من 2018 إلى 2050، إذا تحققت طموحات اتفاق باريس الخاصة بأوضاع المناخ، قد تكون ثروة

الشكل 7 حصة الأصول الرأسمالية الطبيعية غير المتجددة في إجمالي الثروة، حسب البلدان ذات الحصص الأعلى، 2018

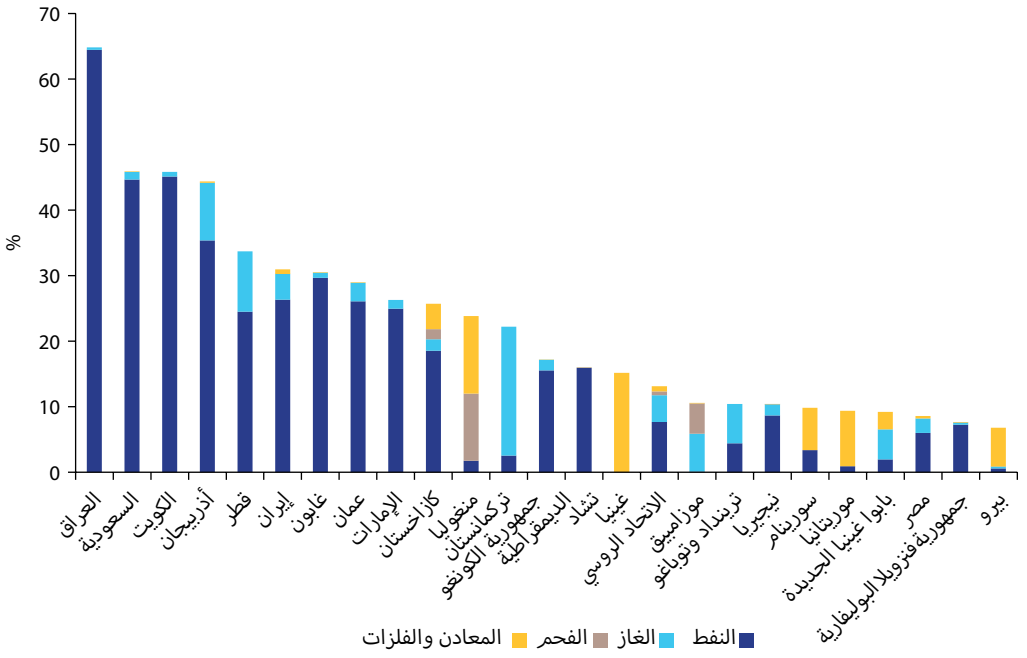

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الوقود الأحفوري العالمية أقل بما يتراوح بين 4.4 تريليونات دولار و6.2 تريليونات دولار (13-18%) مما كانت عليه في ظل سيناريو بقاء الأمور على حالها. وتمثل الأصول النفطية أكبر قيمة معرضة للمخاطر والغاز هو الأصل الأقل تعرضا للمخاطر، وستفقد احتياطيات الفحم معظم قيمتها المرجعية كنسبة مئوية وأما النفط فسيشهد النسبة الأقل من حيث الفقدان. وحسب مجموعة البلدان، فإن البلدان المصدرة للوقود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي التي تعاني من أعلى مخاطر تواجه القيمة بسبب صادراتها النفطية الكبيرة، وكذلك كبار مستخدمي الوقود الأحفوري من البلدان المتوسطة الدخل (ومن بينها الصين والهند) بسبب احتياطياتها الكبيرة من الفحم واستخدامه (الشكل 8). ولسياسات المناخ الطموحة تأثيرات كبيرة على ثروة الفحم، لكنها لا تمثل مخاطر على منظومة المالية العامة والاقتصاد الكلي في البلدان التي تعتمد على الفحم بكثافة، وذلك لأن ثروة الفحم تشكل حتى بالنسبة لأكبر المنتجين حصة أقل كثيرا من إجمالي الثروة. وإدارة مخاطر عمال المناجم الذين تقطعت بهم السبل، والمناطق التي تقطعت بها السبل، ومحطات توليد الطاقة بالفحم التي تقطعت بها السبل قد تكون حافلة بالتحديات وحصة النفط أو الغاز في الثروة الإجمالية بين كبار المنتجين الرئيسيين لكل منهما أعلى بكثير من الفحم وتشكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد الكلي إذا لم يتحقق تحول منظم عن الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ولدى البلدان المصدرة للنفط حوافز لاعتماد سياسات المناخ الخاصة بها في إطار التعاون مع جهود التخفيف الدولية. وتشير النمذجة الواردة في تقرير "الثروة المتغيرة للأمم"

الشكل 8 المخاطر التي تواجه ثروة الوقود الأحفوري في السيناريوهات الأكثر طموحا (سياسات المناخ التعاونية بما يتفق مع هدف اتفاق باريس الخاص بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين (COOP<<2C) سيناريو سياسات المناخ حسب المنطقة

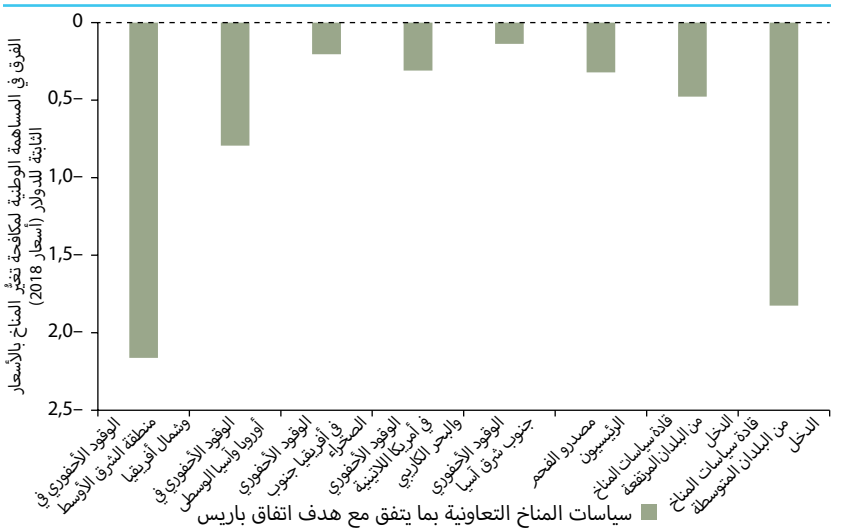

المصدر: نماذج محاكاة أعدها خبراء البنك الدولي مع (ENVISAGE).
إيضاح: COOP<<2C = سياسات المناخ التعاونية بما يتفق مع هدف اتفاق باريس الخاص بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين.

إلى أن الأصول النفطية قد تفقد المزيد من القيمة بصورة أكبر إذا قامت البلدان المستوردة للنفط وحدها باتخاذ إجراءات مناخية أحادية الجانب لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وقد يكون لدى البلدان المصدرة للفحم والغاز حافز أقل لاتخاذ إجراءات مبكرة على مستوى سياسات المناخ. وقد يؤدي ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي على مستوى الاقتصاد العالمي إلى تشجيع هذه البلدان دون أدنى تكلفة للعمل على التخفيف من حدة تغير المناخ من جانب واحد على مستوى بقية العالم والاستفادة من مزايا جذب الصناعات كثيفة الانبعاثات التي تستخدم الغاز والفحم بوصفهما مستلزمات إنتاج والإبقاء عليها. ويمكن لضرائب تعديل حدود الكربون أن تغير هذه الحوافز، ولكنها ستزيد من انخفاض قيمة أصول الوقود الأحفوري. ويحدد هذا التحليل الوارد في هذا التقرير إستراتيجيات لتشجيع التعاون المناخي بين البلدان المستوردة والمصدرة للوقود وإدارة مخاطر أصول الوقود الأحفوري التي تعاني من أوضاع غير مواتية، وفي الوقت نفسه تشجيع مصادر طاقة أكثر نظافة لتحقيق النمو المستدام.

ويعتمد العديد من البلدان المنخفضة الدخل في العالم، ومنها البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات، على الوقود الأحفوري أيضا. وتعتمد هذه البلدان اعتمادا كبيرا على عائدات إنتاج الوقود الأحفوري وصادراته، ولم تحول بعد أصول الطاقة المستخرجة لديها من باطن الأرض إلى محفظة متنوعة من الثروة الوطنية، لا سيما رأس المال المنتَج الذي يتمتع بالقدرة على المنافسة الدولية. ويتعين على هذه البلدان الاستفادة من الإيرادات المتأتية من مواردها غير المتجددة كي تتمكن من إحداث تراكم لرأس المال المنتَج ورأس المال البشري في الأنشطة الاقتصادية المستدامة والقابلة للتبادل التجاري. وتزيد عملية التحول منخفض الكربون من

ضرورة هذه المهمة، غير أن سجل الإنجاز التاريخي في هذا الصدد ليس على النحو المرغوب. وستكون التكنولوجيا والتعاون المالي ضرورة لدعم التحول منخفض الكربون في هذه البلدان.

وعلى غرار الوقود الأحفوري، ينبغي تحديد قيمة واضحة لأصول الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المراكز المالية الوطنية للبلدان. وحتى الآن، لم يتم إدراجها. ويشير هذا التقرير إلى أن قيمة الطاقة المتجددة كرأس مال طبيعي لا تظهر في قيمة رأس المال المنتَج (مثل محطات توليد الطاقة) أو قيمة الأراضي المستخدمة لتوليد الكهرباء المتجددة. وعدم إثبات أصول الطاقة المتجددة في المراكز المالية الوطنية للبلدان يهدر قدرا كبيرا من الثروة الآخذة في الظهور. وتظهر الحسابات التجريبية لقيم أصول الطاقة المتجددة في 15 بلدا عن فترة السنوات 1990-2017 أن قيمة أصول الطاقة الكهرومائية تتطابق بالفعل مع قيمة أصول الوقود الأحفوري في بعض البلدان (على سبيل المثال، البرازيل وكندا). وكما هو الحال في الصناعات الناشئة الأخرى، لم تخلق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ثروة كبيرة للبلدان في عام 2017 (وهو العام الأخير الذي تتوفر عنه سلسلة بيانات متسقة)، على الرغم من أن محطات الطاقة المتجددة حققت أرباحا في العديد من الأسواق، وكان ذلك في الغالب بفضل الدعم المقدم. ومع الانخفاض السريع في التكاليف، تقترب إيرادات موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بسرعة من القيم الإيجابية. وهناك تراجع في إجمالي ثروة الطاقة المتجددة حتى عام 2017 (الشكل 9، اللوحة أ) لأن معدل نمو حجم توليد الكهرباء المتجددة قد فاق السرعة التي تقترب بها إيرادات كل وحدة من وحدات الكهرباء المنتجة من القيم الإيجابية (الشكل 8، اللوحة ب).

تتضمن السياسات بالغة الأهمية التي يمكن أن تزيد من قيم الأصول تحسين قدرة أسواق الكهرباء على المنافسة بإجازة التخلص المبكر (تكهين) من المحطات الحرارية ذات الانبعاثات المرتفعة، وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال تسعير انبعاثات الكربون. ومن شأن هذه السياسات جعل الطاقة النظيفة مربحة لمشغلي محطات توليد الطاقة، فضلا عن خلق الثروة للمجتمع دون الحاجة إلى دعم. ويمكن للتكنولوجيات الحالية أن تجعل الطاقة النظيفة مربحة وأن تخلق الثروة، ومع السياسات الصحيحة ستبدأ قيمة مصادر الطاقة المتجددة في تجاوز قيمة أصول الوقود الأحفوري.

حسابات الثروة كأداة لسياسة الاقتصاد الكلي والقطاع المالي

يعرض هذا التقرير تحليلا جديدا يبين الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها أن يقوم واضعو السياسات بإدارة الاستدامة الاقتصادية والتنوع والاستدامة المالية العامة على نحو أفضل. ومن الأمثلة على ذلك استخدام المعلومات المتعلقة بتطور الأصول المختلفة لرؤية علامات الإنذار المبكر على النمو غير المستدام. فعلى سبيل المثال، ارتبط تدهور قيمة رأس المال الطبيعي المتجدد بانخفاض أو تراجع نصيب الفرد من إجمالي الثروة مع الوقت. وفي الوقت نفسه، شهدت البلدان التي تحمي وتعزز قيمة الأصول الطبيعية، وبالتالي ترتفع قيم رأس المال الطبيعي المتجدد فيها، أداءً اقتصاديا أفضل بوجه عام. وتخفي المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي الأثر الذي يحدثه اختلاف مصادر نمو إجمالي الناتج المحلي على تدهور أو تعزيز قاعدة رأس المال البشري والطبيعي لتحقيق الرخاء في المستقبل. ويمكن لبعض المقاييس المأخوذة من هذا التقرير، على سبيل المثال، التغيرات في نصيب الفرد من الثروة، ومؤشر الوفورات الصافي المعدل، أن توفر مقاييس صارمة لواضعي السياسات. ويتيح التناول الأكثر عمقا لتطور قيم فرادى الأصول مع الوقت مساحة أكبر للنظر في مصادر التنمية المستدامة وغير المستدامة على نحو أكثر حسما.

الشكل 9 ثروة الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة في 15 بلدا، 1990-2017

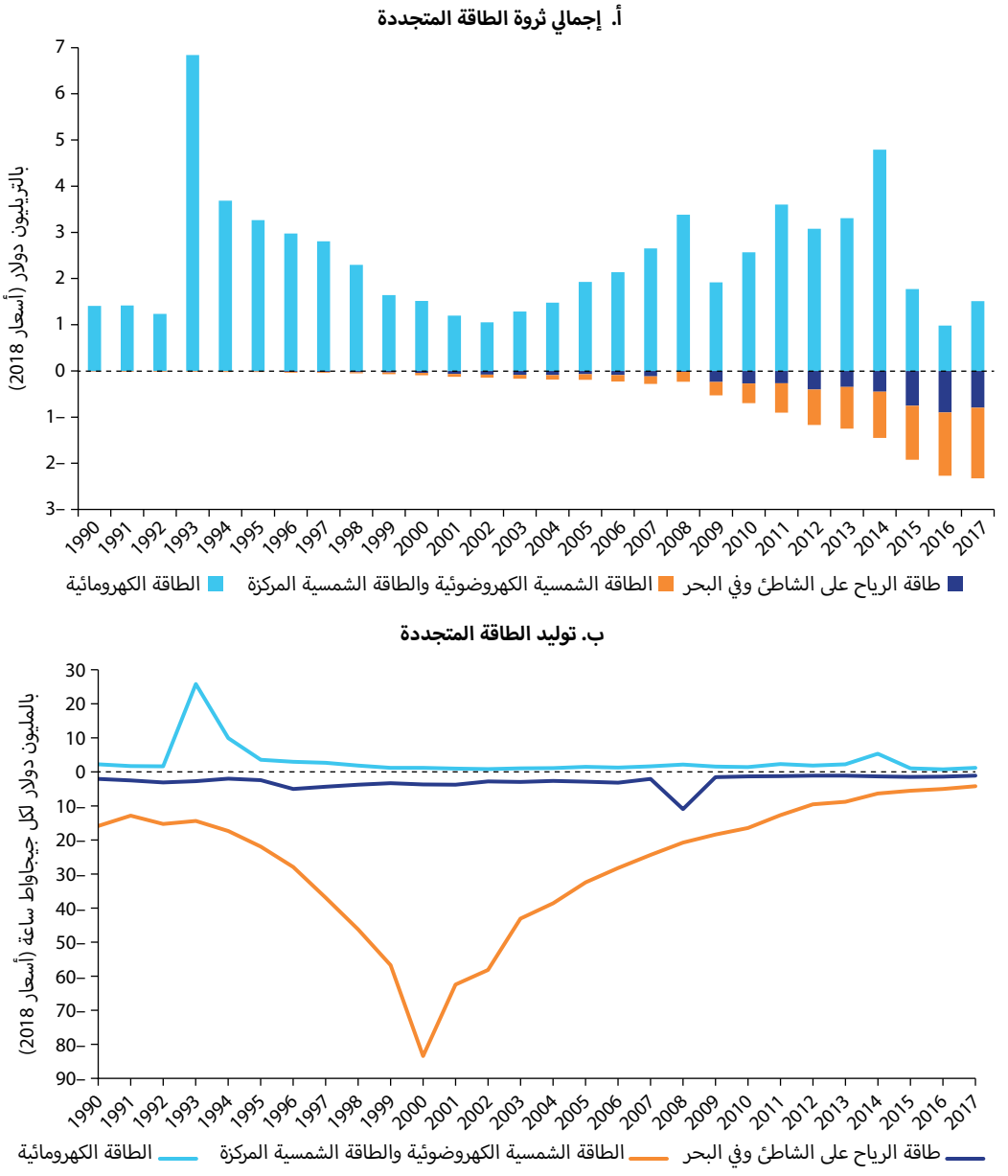

المصدر: البنك الدولي.

وتفرض وفرة رأس المال الطبيعي غير المتجدد تحديات من نوع خاص تواجه الاستدامة الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الريعي والإيرادات التي تقوم الحكومة بتحصيلها تكون على حساب استنزاف الأصول. وبالإضافة إلى أثر الاستنزاف التقليدي، تتعرض قيمة الدخل المتأتي من الوقود الأحفوري لضغوط متزايدة مع إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي. وهذا يعني أن ثروة الوقود الأحفوري يمكن أن تتقلص حتى لو لم يتم استنزاف الاحتياطيات. ولذلك ينبغي اعتبار الدخل المتأتي من الوقود الأحفوري مصدرا غير مستدام بطبيعته للإيرادات في إطار استدامة المالية العامة. ويشير التحوط على مستوى المالية العامة والاقتصاد الكلي إلى ضرورة استخدام حصة كبيرة من الإيرادات المتبقية من الوقود الأحفوري بهدف تحقيق تراكم لأصول مستدامة أخرى، مثل رأس المال البشري، والبنية التحتية المادية الخضراء، وتعزيز قيمة رأس المال الطبيعي المتجدد. وقد سعت البلدان الغنية بالموارد جاهدة للقيام بذلك-فقد اتخذت في المتوسط مقياسا بقيمة سلبية أكبر للوفورات الصافية المعدلة مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد. تنوع الأصول (جيل وآخرون، 2014؛ بيزكو وآخرون، 2020)- ومن الممكن أن تكون عملية تراكم مجموعة واسعة من الأصول الإنتاجية للحد من الاعتماد على استخراج الوقود ومنتجات التصنيع كثيفة استخدام الوقود- مسارا لتحقيق الرخاء المستدام، ويمكن أن تتيح المؤشرات الواردة في هذا التقرير وسيلة لقياس هذا التقدم.

ولم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان الغنية بالموارد من تحقيق التنوع الاقتصادي التقليدي، ناهيك عن تنوع الأصول. ويمكن أن يؤدي إنتاج وتصدير كميات كبيرة من الموارد غير المتجددة إلى تقييد بقية النشاط الاقتصادي-وهي ظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي. وتؤدي صادرات الموارد إلى صعوبة بناء قيمة في قطاعات التصدير الأخرى بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة التكاليف المحلية. ويقدم هذا التقرير أدلة وشواهد على أن متوسط مستوى نصيب الفرد من رأس المال البشري أقل مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد. ويخلص هذا التقرير إلى أن توزيع رأس المال البشري بين الرجال والنساء في البلدان الغنية بالموارد أكثر تفاوتا مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد وأن رأس المال البشري يميل أكثر نحو القطاع العام.

ومن الممكن أن يساعد هذا التقرير والمحاسبة عن الثروات الأسواق المالية على تقييم منافع الأطر البيئية والاجتماعية وأطر الحوكمة في إطار من عملية صنع القرار بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر بيانات الثروة مناسبة على نحو فريد لإثراء التصنيفات السيادية للجوانب البيئية والاجتماعية وجوانب الحوكمة نظرا لأن حسابات الثروة تضع قيمة دولارية على الموارد، وتعتمد منظورا يستشرف آفاق المستقبل، ولها تاريخ طويل من البيانات المنسقة التي يمكن مقارنتها على مدى 23 عاما وبين 146 بلدا. ولما كانت المحاسبة عن الثروة توضح المنافع الاقتصادية طويلة الأجل للموارد الطبيعية، فمن الممكن أن تأتي مكملة ومتممة للمؤشرات البيئية البحتة لصناع القرار. ونظرا لصدور البيانات الخاصة بالثروات كل 5 سنوات وتأخر توافرها، فقد أدى ذلك إلى إعاقة اعتمادها. وتدعو بيانات الثروة الجديدة الواردة في هذا التقرير (انظر الإطار 2) إلى تحديث البيانات سنويا. ويمكن أن تساعد أساليب الاقتصاد القياسي والتعلم الآلي، إلى جانب مصادر البيانات الجديدة بتقنية الاستشعار عن بعد، في زيادة معدلات توافر وتواتر بيانات الثروة والقرارات الصادرة بهذا الشأن على المستوى دون الوطني/اللامركزي. وسيسمح ذلك للتطبيقات الجديدة لحسابات الثروة.

الإطار 2 ما الجديد في هذا التقرير؟

تغطية موسعة لرأس المال الطبيعي

يتناول هذا الإصدار من تقرير الثروة المتغيرة للأمم على نحوٍ موسع رأس المال الطبيعي من خلال إدراج مكونات رأس المال الطبيعي الأزرق في صلب حسابات الثروة الأساسيةً لأول مرة. ويشمل رأس المال الطبيعي الأزرق حسابات مصائد الأسماك البحرية وأشجار المنغروف، التي يتم تقييمها مقابل خدمة حماية السواحل، وسد فجوة مهمة في البيانات المتعلقة برأس المال الطبيعي المتجدد. ويدعو هذا التقرير إلى دقة تقييم الأصول الخاصة بخدمات النظم الإيكولوجية الحرجية، والأخشاب، والأراضي الزراعية، والمعادن، مما يؤدي إلى تحسين تقديرات رأس المال الطبيعي للبلدان. ويتضمن هذا التقرير تحليلا لأثر التعرض لمخاطر تلوث الهواء على رأس المال البشري من خلال الوفيات المبكرة، مما يوضح وجود صلة مهمة بين المخاطر الصحية البيئية وتراكم رأس المال البشري. كما يكشف هذا التقرير الأساليب التي ينبغي اتباعها ويقوم بتجربتها لإدراج فئات أصول إضافية في الإصدارات المقبلة منه، على سبيل المثال، الطاقة المتجددة والمحيط الحيوي، على الأقل من خلال وحدة خدمات تنظيم الأنشطة المناخية.

بيانات موسعة عن حسابات الثروة

في هذا التقرير تم حصر تقديرات بيانات الثروة لما بلغ 146 بلدا عن فترة السنوات من 1995 إلى 2018 بأسعار الصرف السائدة في السوق، وترافق معه تحليل للسياسات للمساعدة في توجيه واضعي السياسات لإدارة ثروات بلدانهم بغية تحقيق الرخاء المستدام. ويخلص التحليل إلى دور بالغ الأهمية للحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي في تكوين ثروات الأمم، وبالتالي دور حيوي للعمل الجماعي لحماية الرخاء الذي ننشده في المستقبل.

وتأتي حسابات الثروة تأسيسا على مفاهيم وإطار نظام الحسابات الوطنية 2008 (المفوضية الأوروبية وآخرون، 2008)، فضلا عن التوسع في ذلك لشمول رأس المال الطبيعي من خلال الإطار المركزي لنظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (الأمم المتحدة وآخرون، 2014 أ)، وحسابات النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (الأمم المتحدة وآخرون، 2014ب, 2021). وعلى الرغم من إجراء تجارب بشأن رأس المال البشري، فإنه لم يدرج بعد في المراكز المالية الوطنية للبلدان المعنية في إطار نظام الحسابات الوطنية.

وللمرة الأولى يتضمن هذا التقرير تحليلا تفصيليا للعوامل التي أدت إلى حدوث تغييرات في الثروة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للوقود الأحفوري والمعادن، يتناول هذا التقرير ما إذا كانت التغيرات في الثروة مدفوعة أكثر بالتغيرات في الأسعار أو التكاليف أو الإنتاج أو الاحتياطيات أو عوامل أخرى. وفي المستقبل، سيتم العمل توسيع نطاق هذا التحليل المفصل وجعله ميسورا لقاعدة أوسع نطاقا من المستخدمين.

استخدام حسابات الثروة لأغراض السياسات

مع التقدم الكبير في أساليب القياس، يطبق هذا التقرير طريقة حصر الثروة على التحليل الخاص بإدارة محافظ الأصول المعرضة للمخاطر ويكتنفها الكثير من عدم اليقين. ولا يحاول هذا التقرير التنبؤ بأثر الأحداث النادرة وغير المتوقعة التي يحتمل أن تكون لها آثار بالغة الخطورة أو واسعة النطاق، والتي قد تكون أكثر تواترا مع الأزمات البيئية المتوقعة، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والأحداث المفاجئة، على سبيل المثال جائحة كورونا، بل يساعد على فهم جوانب عدم اليقين فهما دقيقا بطرح سيناريوهات تستكشف الثروة المستقبلية في ظل العديد من السيناريوهات المحتملة لتغير المناخ والسياسات المناخية. وبالنسبة لرأس المال البشري، يكشف هذا التقرير أثر جائحة كورونا وأثر تلوث الهواء عليه. وبالنسبة للوقود الأحفوري، يحدد تحليل السيناريوهات مسارات السياسات لإدارة مخاطر الأصول المتقادمة من خلال استراتيجيات تعاونية وغير تعاونية للنمو منخفض الكربون وضرائب تعديل حدود الكربون. كما يوضح هذا التقرير أنه يمكن للإصلاحات على مستوى السياسات أن تعزز خلق الثروة من رأس المال الطبيعي مثل مصائد الأسماك والطاقة المتجددة.

(يتبع في الصفحة التالية)

الإطار 2 ما الجديد في هذا التقرير؟ *(تابع)*

وتغفل التدابير التقليدية لاستدامة المالية العامة اعتبارات الثروة المهمة، مثل نفاد رأس المال الطبيعي وتدهوره. ويمكن لحسابات الثروة الشاملة أن تلقي الضوء على استدامة سياسات المالية العامة والإدارة. فعلى سبيل المثال، قد يكون مصدر الإيرادات الحكومية غير مستدام إذا كان من استخراج أصول غير قابلة للتجديد، مثل الوقود الأحفوري، أو إذا كان من أحد الأصول التي يساء إدارتها، مثل فرض الضرائب على قطاع مصائد الأسماك التي تتعرض للصيد الجائر. ومن خلال تقديم معلومات عن الأصول التي تعتمد عليها مصادر الإيرادات الحكومية، يمكن لحسابات الثروة أن تساعد في توجيه عملية صنع السياسات على نحو أكثر استدامة، بما في ذلك عن طريق حسن إدارة المالية العامة.

مقارنة ثروات البلدان باستخدام تعادلات القوة الشرائية وأسعار الصرف السائدة في السوق

يتناول هذا التقرير للمرة الأولى التوزيع غير المتكافئ للثروة عبر البلدان باستخدام تعادلات القوة الشرائية بالإضافة إلى أسعار الصرف السائدة في السوق. ولأسعار الصرف السائدة في السوق حدود وقيود تساعد في فهم كيفية اختلاف مستوى الرفاهية المادي بين البلدان، لأن دولارا أمريكيا واحدا يمكنه شراء كميات مختلفة من السلع والخدمات بحسب البلد. وعلى الرغم من أن هذا التحليل لا يزال في مرحلة التجريب، تظهر النتائج الأولية أن حصة منطقة جنوب آسيا من الثروة العالمية استنادا إلى تعادل القوة الشرائية أعلى بمرتين ونصف المرة مقارنة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في 2018، وأن حصة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء استنادا إلى تعادل القوة الشرائية تأتي تقريبا ضعف حصتها باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنظر إلى عدم المساواة والتفاوت بين فئات ومجموعات الدخل، بلغ نصيب الفرد من إجمالي الثروة باستخدام سعر الصرف السائد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018 أكثر من 58 مرة من المتوسط الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل - ولكن هذه الفجوة تضيق إلى 21 مرة عند تقييم الثروة باستخدام طريقة تعادل القوة الشرائية.

استشراف المستقبل

لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به رغما عما تم من تقدم كبير للغاية من خلال هذا التقرير. ويتضمن هذا الإصدار برامج تجريبية ومناقشات تتناول جدوى توسيع نطاق تناول الثروات في الإصدارات المستقبلية وجعل حسابات الثروة أكثر شمولا.

وينبغي إضافة الطاقة المتجددة والمياه إلى الحسابات الأساسية الخاصة بالتغير في ثروات الأمم حسب توافر البيانات. ويقدم هذا التقرير دليلا على جدوى أن الطاقة المتجددة يمكن أن تكون جزءا من المراكز المالية الوطنية، ويضع حسابات تجريبية للطاقة المتجددة لعينة تضم 15 بلدا.

وعلى الرغم من أن هذا التحليل ينظر بعين الاعتبار في الآثار المحتملة لتغير المناخ على قيمة الأصول، فإن هذا التقرير (الثروة المتغيرة للأمم) لا يتضمن بعد قيمة الاحتفاظ بالكربون المرتبطة بخدمات احتجاز الكربون كجزء من الثروة الموجودة في النظم الإيكولوجية البيولوجية (على سبيل المثال، الغابات والتربة والمحيطات). كما أنه لا يخصم التكلفة الاجتماعية للكربون من قيمة الوقود الأحفوري. وهناك بيانات كافية متاحة بشأن البلدان لقياس الأرصدة المادية للكربون، ولكن لا يوجد اتفاق نهائي بشأن كيفية حساب قيمة خدمات تنظيم المناخ في نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية.

وسيسعى فريق العمل المعني بهذا التقرير إلى الحصول على فرص للوقوف على كيفية تأثير رأس المال الاجتماعي والتنوع البيولوجي على قيمة الأصول في الحسابات الأساسية.

وتختلف هذه التطورات إلى حد ما في طبيعتها، فالتنوع البيولوجي ورأس المال الاجتماعي هما ما يشير إليه داسغوبتا (2021) على أنه خصائص داعمة للأصول، وهي جودة نوعية تعطي قيمة للأصول الأخرى، وهي ليست أصولا في حد ذاتها. وقد لا يكون من السهل جعل رأس المال الاجتماعي جزءا من الحسابات النقدية الأساسية، ولكن الأساليب الجديدة لقياس رأس المال الاجتماعي يمكن أن تتيح مؤشرات أساسية ومتكاملة للتغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الثروة. ويتناول الفصل 15 في هذا التقرير ما نعرفه عن قياس الآثار الاقتصادية لرأس المال الاجتماعي. وقد يسلط المزيد من العمل التحليلي الضوء على الكيفية التي يضيف بها رأس المال الاجتماعي قيمة إلى المراكز المالية الوطنية.

كما سينظر برنامج العمل المستقبلي المعني بهذا التقرير في كيفية التعبير على نحو أفضل عن أهمية التنوع البيولوجي ورأس المال الطبيعي الحرج في التحليل. فعلى سبيل المثال، لا توضح حسابات الثروة حاليا تماما الأثر على رأس المال الطبيعي المتجدد حيث أدى التدهور والخسائر إلى وضع النظم الإيكولوجية في مكانة يتعذر تغييرها، مما قد يعجل بوقوع أحداث كارثية على نطاق واسع بحيث لا يمكن استيعابها من خلال آليات الاقتصاد التقليدي. وقد أتاحت الحسابات الخاصة بالثروة المتغيرة للأمم طرائق جديدة لقياس الاستدامة في سياق الرفاهية المادية. ولا تتيح التغيرات في نصيب الفرد من الثروة غير مقياس للاستدامة "الضعيفة" يفترض ضمنا درجة عالية من الاستدامة بين مختلف فئات الأصول. ويُعد ظهور أزمات عالمية متعددة، مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتلوث المحيطات، بمثابة جرس إنذار قوي بشأن القيود الخاصة باستبدال خدمات النظم الإيكولوجية الحرجة واستخدام بدائل من صنع الإنسان بدلا منها.

وحتى الآن، أشارت الحسابات الخاصة بالثروة المتغيرة للأمم (الواردة في هذا التقرير) إلى مقاييس للثروة على الصعيد الوطني وعلى فترات زمنية سنوية. وتفتح التحسينات في البيانات، بما في ذلك عن طريق تقنيات الاستشعار عن بعد، الباب أمام إمكانيات قياس الثروة من حيث الزمان والمكان على نطاق واسع. وقد تتمكن الإصدارات المستقبلية من هذا التقرير من كشف المزيد من التفاصيل المكانية والزمنية لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما المستثمرون والأسواق المالية، وتحسين استهداف الإجراءات التدخلية على مستوى السياسات تحقيقا للإدارة المستدامة للثروة، فعلى سبيل المثال، يمكن لواضعي السياسات، من خلال تحليل حسابات الثروة على المستويات دون الوطنية (الولائية/اللامركزية) الوقوف على مدى عدم المساواة في توزيع الثروة والأصول المختلفة في جميع أنحاء البلد المعني، وكيف تطور ذلك مع الوقت. ومن شأن تعزيز عمليات تقييم بعض الأصول وإصدار تقارير تقييم شهرية أو حتى يومية بشأنها تدعيم التطبيقات والتحليلات الجديدة، على سبيل المثال تلك المستخدمة في القطاع المالي، التي تستخدم في العادة معلومات تتسم بدرجة عالية من التواتر.

ويمكن تناول القيود المفروضة على تقديرات رأس المال المنتَج ورأس المال البشري في الإصدارات المقبلة لهذا التقرير. وسيكون من المفيد تصنيف رأس المال المنتَج حسب القطاعين العام والخاص، ويمكن إدراج تقديرات صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي 2019) في الإصدارات المقبلة لهذا التقرير. ويمكن أن يشمل التحسن الآخر انعكاس أثر الكوارث الطبيعية على قيمة الأصول المنتَجة. ويقاس رأس المال المنتَج بأنه مجموع الاستثمار ناقصا منه معدل الإهلاك المعتاد، ولا تعدل قيمته بصورة روتينية في المراكز المالية الوطنية مقابل الخسائر الناجمة عن الأحداث الكارثية. ووجدت دراسة أجراها مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة (ONS 2019) أن معدلات الإهلاك المعتادة المستخدمة منذ سنوات عديدة لا تعكس الإهلاك الحالي، الذي تسارعت وتيرته بسبب آثار تغير المناخ.

وتقترح هذه الدراسة إعادة النظر والتنقيح. ودعا آخرون إلى مراجعة ما يعتبر معدلات الإهلاك المعتادة في ضوء أثر تغير المناخ، سيما وقد أضحى "الوضع الطبيعي الجديد".

ويصف هذا التقرير بعض النتائج الرئيسية المتأتية من حسابات الثروة الجديدة والموسعة - حسابات الثروة المتاحة الآن الأكثر شمولا والمتوافقة مع نظام الحسابات الوطنية. وينبغي أن يؤدي تحليل البيانات وتوفرها- المتاحة على الإنترنت - إلى طرح أسئلة جديدة حول التنمية، وديناميكيات كيفية قيام البلدان بعمل تراكم للثروة، وكيفية تعزيز الاستخدام الكفء والمنصف والمستدام للثروة. وستعتمد الاستدامة في القرن الحادي والعشرين على بناء وإدارة قاعدة أصول أوسع بكثير من تلك التي حفزت التقدم منذ عصر الثورة الصناعية. وتتطلب التحديات الجديدة مفاهيم وبيانات وأدوات جديدة في الاقتصاد. ويقترح هذا التقرير بعضها.

إيضاح

1. التغير غير الخطي هو الذي لا يستند إلى علاقة نسبية بسيطة بين متغير مستقل ومتغير تابع. وغالبا ما تظهر الظواهر غير الخطية تغيرات غير متوقعة يصعب التنبؤ بها. ومخاطر الذيل هي الأحداث التي يحتمل أن تكون لها عواقب كارثية ولكن احتمالات صغيرة لحدوثها. وعندما تزيد مخاطر الذيل فهذا يعني أن هذه الاحتمالات تزيد (فايتسمان 2014).

المراجع

Bolton, P., M. Despres, L. Pereira da Silva, F. Samama, and R. Svartzman. 2020. *The Green Swan: Central Banking and Financial Stability in the Age of Climate Change.* Geneva: Bank for International Settlements.

Carney, M. 2015. "Breaking the Tragedy of the Horizon: Climate Change and Financial Stability."

Speech by Mark Carney, Governor of the Bank of England and Chairman of the Financial Stability Board, at Lloyd's of London, London, September 29, 2015.

Dasgupta, P. 2021. *The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review*. London: HM Treasury.

EC (European Commission), IMF (International Monetary Fund), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), UN (United Nations), and World Bank. 2009. *System of National Accounts 2008.* New York: United Nations. Retrieved from http://documents.worldbank.org/curated/en/417501468164641001/System-of-national-accounts-2008.

Gill, I. S., I. Izvorski, W. van Eeghen, and D. De Rosa. 2014. *Diversified Development: Making the Most of Natural Resources in Eurasia.* Washington, DC: World Bank.

Hardin, G. 1968. "The Tragedy of the Commons." *Science* 162 (3859): 124348-.

IMF (International Monetary Fund). 2019. "Estimating the Stock of Public Capital in 170 Countries: August 2019 Update." https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/pdf/csupdate_aug19.pdf.

ONS (Office for National Statistics, UK). 2019. "National Accounts Articles: Changes to the Capital Stock Estimation Methods for Blue Book 2019." London: ONS.

Ostrom, E. 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Peszko, G., D. van der Mensbrugghe, A. Golub, J. Ward, D. Zenghelis, C. Marijs, A. Schopp, et al. 2020. *Diversification and Cooperation in a Decarbonizing World: Climate Strategies for Fossil Fuel–Dependent Countries*. Climate Change and

Development Series. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098634011/.

UN (United Nations), EC (European Commission), FAO (Food and Agriculture Organization), IMF (International Monetary Fund), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), and World Bank. 2014a. *System of Environmental-Economic Accounting 2012—Central Framework.* New York: United Nations.

UN (United Nations), EC (European Commission), FAO (Food and Agriculture Organization), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), and World Bank. 2014b. *System of Environmental- Economic Accounting 2012—Experimental Ecosystem Accounting.* New York: United Nations.

_____. 2021. *System of Integrated Environmental and Economic Accounting 2021: Ecosystem Accounts.* New York: United Nations. https://unstats.un.org/unsd/statcom/52nd-session/documents/BG-3f-SEEA-EA_Final_draft-E.pdf.

Weitzman, Martin L. 2014. "Fat Tails and the Social Cost of Carbon." *American Economic Review* 104 (5): 544–46.